

حكمة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الرقابية والإشرافية

" دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية بدولة قطر "

إعداد

أسماء علي محبي الدين القره داغي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في المالية والمصرفية الإسلامية

معهد المصرفية والمالية الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أغسطس ٢٠٢٠ م

ملخص البحث

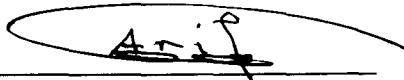
تهدف هذه الدراسة إلى استعراض ومناقشة معايير الحكومة الصادرة من أبرز السلطات الرقابية والإشرافية بوجه عام، وعلى مستوى السلطات الرقابية والإشرافية بدولة قطر بوجه خاص، وناقشت الدراسة أوجه الخلاف والاتفاق بين المعايير الصادرة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، ثم ناقشت مدى قدرة المصارف الإسلامية بدولة قطر على تطبيق هذه المعايير، وقد اتبعت الباحثة مجموعة من المنهاج لتحقيق أهداف الدراسة حيث استخدمت النهج الوصفي لدراسة عناصر الموضوع، وتبع المعلومات ذات الصلة، ومناقشتها، كما استخدمت النهج التحليلي من خلال تحليل تقارير الحكومة السنية الصادرة من أكبر المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة قطر، ومقارنتها مع معايير الحكومة الصادرة من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ونتج عن الدراسة إثبات قدرة المصارف الإسلامية على تطبيق معايير الحكومة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية التي تخضع لسلطتها، وأن نسبة التطبيق في هذه المصارف تتطور من سنة لأخرى، وأثبتت الدراسة وجود اختلاف بين معايير الحكومة الصادرة من مصرف قطر المركزي، ومن هيئة قطر للأسواق المالية، وخلصت الدراسة إلى أن السبب الأبرز في المعايير التي لم يتم تطبيقها كان بسبب عدم تطبيق مبدأ ضرورة وجود أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة واللجان التابعة، وختمت الباحثة الدراسة بمجموعة من التوصيات منها؛ ضرورة تضمين معايير خاصة بالحكومة الشرعية في تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية كون معظم المصارف الإسلامية مدرجة في بورصة قطر، كما تدعى الباحثة إلى زيادة عدد الأعضاء المستقلين وغير تنفيذيين في مجالس إدارة المصارف حرصاً على مصالح جميع الأطراف.

ABSTRACT

This study aims to review and discuss the corporate governance standards issued by the regulatory and supervisory authorities of the state of Qatar. The study discusses similarities and differences between the criteria issued by Qatar Central Bank and Qatar Financial Markets Authority. It discusses the ability and the extent to which the Islamic banks in Qatar can apply these standards. The researcher follows a series of approaches to achieve the objectives of the study. She uses a descriptive approach to study the elements of the subject, and to collect relevant information. Researcher uses the analytical approach to analyze annual governance reports issued by the largest Islamic banks listed on Qatar Stock Exchange. She compares them with governance standards issued by Qatar Central Bank and Qatar Financial Markets Authority. The study concludes that Islamic banks can apply standards of governance issued by supervisory authorities which they are subject to, and the rate of application in these banks is increasing from year to another. The study proves that there is a difference between the governance standards issued by Qatar Central Bank and Qatar Financial Markets Authority. The study concludes that the most prominent reason these standards are not applied is that the principle that stipulates the inclusion of independent members, and non-executive directors in the board of directors and committees is not followed. The researcher concludes with a number of recommendations including the need to include Sharia'h standards in the instructions of Qatar Financial Markets Authority as most Islamic banks are listed on the Qatar Stock Exchange. The researcher calls for adding more independent and non-executives members in banks' boards to ensure the interests of all parties.

APPROVAL PAGE

The thesis of Asmaa Ali M A Al-quradaghi has been approved by the following:



Arif Ali Arif
Main Supervisor

Aznan Hasan
Co-Supervisor

Azman Mohd Noor
Internal Examiner

Mohammad Sabri Haron
External Examiner

Ashraf Md. Hashim
External Examiner

Jamal Ahmed Bashier Badi
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Asmaa Ali M A Al-quradaghi

Signature: Date:



بيان حقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠ محفوظة لـ: أسماء علي محبي الدين القره داغي حكومة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الرقابية والإشرافية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية بدولة قطر " "

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- يمكن للأخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
 - يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
 - يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
 - سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
 - سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكَدَ هُذَا الإِقْرَارُ: أَسْمَاءُ عَلَيٍ مُحَبِّي الدِّينِ الْقَرِهُ دَاعِي

التاريخ:

التوقيع:

الإهداء

إلى الشيخ أستاذ الدكتور / علي محبي الدين القره داغي حفظه الله ورعاه

والدي العزيز

إلى نبع العطف والحنان أطالت الله في عمرها وختم لها بالصالحات

والدتي

إلى زوجي ، وإخواني ، وأخواتي وجميع أفراد أسرتي باركهم الله

إلى العاملين في المالية والمصرفية الإسلامية أعانهم الله

إلى قطر حماها الله

وطني الغالي

إليهم جميعاً أقدم ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدًا كثیراً طيباً والشكر له عز وجل المنعم علينا بنعمه الكثيرة، والصلة والسلام على سيدنا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبعد: فإنني أتوجه بالشكر والثناء لله تعالى الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث فله الحمد أولاً وآخرأ.

كما أتوجه بشكري وتقديري وعظيم امتناني إلى المعلم والمربى أستاذى البروفيسور / عارف على عارف القره داغي ، حفظه الله وأطال الله عمره ، والذي تفضل مشكوراً بقبوله أن يكون موجهاً و مشرفاً على هذا البحث ، حيث كان له الأثر العظيم وبذل الجهد والتوجيهات السديدة التي كانت لها الأثر الكبير على إتمام هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة ، فجزاه الله عنى خير الجزاء . والشكر موصول أيضاً للأستاذ الدكتور / عزنان حسن ، على تفضيله بالمشاركة على الإشراف على هذا البحث والذي لم يدخل بذل أي جهد في التوجيه والارشاد والذي ساهم في إكمال هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من تعاون معى في إنجاز هذا البحث ، داعياً المولى عز وجل أن يجزيهم عنى كل خير ، وأن يوفقهم ويزدهم من فضله ، إنه سميع مجيب .

فهرس المحتويات

ملخص البحث	ب
ملخص البحث بالإنجليزية	ج
صفحة القبول	د
صفحة الاقرار	هـ
إقرار بحقوق الطبع	و
الإهداء	ز
الشكر والتقدير	ح
فهرس المحتويات	أ
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ي
قائمة المختصرات باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: المدخل إلى البحث	١
المقدمة	١
خلفية الدراسة:	٢
المبحث الأول: إشكالية الدراسة، وأسئلتها، وأهدافها	٤
إشكالية الدراسة:	٤
أسئلة الدراسة:	٤
أهداف الدراسة:	٤
أهمية الدراسة:	٥
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٦

١٤	المبحث الثالث: منهجية الدراسة
١٤	منهجية البحث:.....
١٤	حدود الدراسة:.....
١٥	خطة الدراسة:.....
١٧	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والعام للحكمة
١٨	المبحث الأول: مفهوم الحكومة
١٨	المطلب الأول: المفهوم اللغوي والتعريف الاصطلاحي للحكومة في المؤسسات التقليدية
١٨	الفرع الأول: التعريف اللغوي للحكومة.....
٢٠	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للحكومة.....
٢٢	الفرع الثالث: تعريف الهيئات والمنظمات الدولية للحكومة.....
٢٣	المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية
٢٣	الفرع الأول: تعريف الحكومة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي
٢٤	الفرع الثاني: تعريف الحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية
٢٥	الفرع الثالث: التعريف المختار للحكومة.....
٢٦	المطلب الثالث: تعريف الحكومة في الهيئات الرقابية والإشرافية بدولة قطر
٢٦	الفرع الأول: تعريف حوكمة البنوك لدى مصرف قطر المركزي
٢٦	الفرع الثاني: تعريف الحكومة لدى هيئة قطر للأأسواق المالية
٢٧	الفرع الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين تعريف مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأأسواق المالية.....
٢٧	المبحث الثاني: التطور التاريخي والتشريعي للحكومة
٢٨	المطلب الأول: النشأة التاريخية للحكومة
٢٨	الفرع الأول: التطور التشريعي لأنظمة ومبادئ الحكومة
٣١	الفرع الثاني: التطور التشريعي للحكومة في المؤسسات المالية الدولية
٣٣	المطلب الثاني: الإطار الشرعي للحكومة في الشريعة الإسلامية وتطورها

الفرع الأول: التأصيل الشرعي للحكومة في الإسلام	٣٤
الفرع الثاني: تطور الحكومة في المصارف الإسلامية	٣٧
 المبحث الثالث: أهمية الحكومة وأهدافها ومحدداتها	 ٣٩
المطلب الأول: أسباب نشوء الحكومة وأهميتها	٤٠
الفرع الأول: أسباب نشأة الحكومة	٤٠
الفرع الثاني: أسباب نشأة وتطور الحكومة في المصارف:.....	٤٢
الفرع الثالث: أهمية تطبيق الحكومة	٤٢
الفرع الرابع: أهمية تطبيق الحكومة في المصارف	٤٣
المطلب الثاني: أهداف الحكومة	٤٥
الفرع الأول: الأهداف المباشرة لحكومة المصارف	٤٦
الفرع الثاني: الأهداف غير المباشرة لحكومة المصارف.....	٤٧
المطلب الثالث: محددات الحكومة	٤٨
الفرع الأول: المحددات الداخلية	٤٨
الفرع الثاني: المحددات الخارجية	٤٩
الفصل الثالث: معايير الحكومة لدى السلطات الرقابية والإشرافية الدولية والإسلامية.....	٥٢
 المبحث الأول: معايير الحكومة لدى السلطات الرقابية والإشرافية الدولية	 ٥٢
المطلب الأول: معايير الحكومة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٥٣
الفرع الأول: التعريف بالمنظمة	٥٤
الفرع الثاني: مبادئ الحكومة وتطورها لدى المنظمة	٥٤
المطلب الثاني: معايير الحكومة للجنة بازل للرقابة المصرفية	٦٠
الفرع الأول: التعريف باللجنة.....	٦٠
الفرع الثاني: مبادئ الحكومة وتطورها لدى لجنة بازل	٦٣
 المبحث الثاني: معايير الحكومة في السلطات الرقابية الإشرافية الإسلامية	 ٧٨
المطلب الأول: معايير الحكومة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية	٧٩

الفرع الأول: نبذة مختصرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:	٧٩
الفرع الثاني: معايير الحوكمة الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية:	٨١
المطلب الثاني: معايير الحوكمة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.. ..	٩٢
الفرع الأول نبذة عن الهيئة:	٩٢
الفرع الثاني: معايير الحوكمة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.. ..	٩٣
الفصل الرابع: الحوكمة بدولة قطر.....	١٠٢
 المبحث الأول . القطاع المصرفي في قطر	١٠٣
المطلب الأول: القطاع المصرفي القطري	١٠٣
المطلب الثاني: الحوكمة في قطر	١٠٥
 المبحث الثاني: مصرف قطر المركزي وتعليمات الحكومة الصادرة منه	١٠٧
المطلب الأول: نبذة عن مصرف قطر المركزي.....	١٠٨
 المبحث الثالث: هيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات الحكومة الصادرة عنها.	١٣١
المطلب الأول: نبذة عن الهيئة	١٣١
المطلب الثاني: تعليمات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية	١٣٢
 المبحث الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين تعليمات الحكومة الصادرة من مصرف قطر المركزي وبين نظام الحكومة الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية	١٥٠
المطلب الأول: أوجه التشابه	١٥٠
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف.....	١٥١
 الفصل الخامس: تطبيقات المصارف الإسلامية القطري لتعليمات الحكومة في ضوء معايير السلطات الرقابية والإشرافية في قطر.....	١٥٩
 المبحث الأول: أداة الدراسة.....	١٥٩

المبحث الثاني: بنك قطر الدولي الإسلامي ١٦٨	١٦٨
المطلب الأول: نبذة عن بنك قطر الدولي الإسلامي ١٦٨	١٦٨
المطلب الثاني: تطبيق بنك قطر الدولي الإسلامي لتعليمات الحكومة الصادرة عن السلطات الرقابية والإشرافية في قطر ١٧٠	١٧٠
 المبحث الثالث: مصرف قطر الإسلامي ١٨١	١٨١
المطلب الأول: نبذة عن مصرف قطر الإسلامي ١٨٢	١٨٢
المطلب الثاني: تطبيق مصرف قطر الإسلامي لتعليمات الحكومة الصادرة عن السلطات الرقابية والإشرافية في قطر (مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية) ١٨٤	١٨٤
 المبحث الرابع: مصرف الريان ١٩٣	١٩٣
المطلب الأول: نبذة عن مصرف الريان ١٩٣	١٩٣
المطلب الثاني: تطبيقات مصرف الريان لتعليمات الحكومة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ١٩٥	١٩٥
 المبحث الخامس: مقارنة تطبيقات المصارف الإسلامية في دولة قطر لمعايير الحكومة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية في قطر ٢٠٣	٢٠٣
المطلب الأول: تطبيقات المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية في قطر ٢٠٣	٢٠٣
الفرع الأول: نموذج قياس تطبيق المصارف الإسلامية في قطر لمعايير الحكومة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية في قطر ٢٠٣	٢٠٣
الفرع الثاني: قياس تطبيق بنك قطر الدولي الإسلامي لمعايير الحكومة ٢٠٤	٢٠٤
الفرع الثالث: قياس تطبيق مصرف قطر الإسلامي لمعايير الحكومة ٢٠٨	٢٠٨
الفرع الرابع: قياس تطبيق مصرف الريان لمعايير الحكومة ٢١٢	٢١٢
المطلب الثاني: مقارنة تطبيقات المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية القطرية ٢١٥	٢١٥

الفرع الأول: مقارنة تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة حسب البنوك:	٢١٥
الفرع الثاني: مقارنة تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة حسب السنوات:	٢١٨
الفرع الثالث: مقارنة تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة للأعوام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨	٢٢٢
الفصل السادس: الخاتمة أولاً: النتائج.....	٢٢٤
ثانياً: التوصيات	٢٢٧
المصادر والمراجع	٢٢٩

قائمة الجداول

جدول (١) يوضح الفرق بين محددات الحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية	٤٩
جدول (٢) يعطي مقارنة بين نسخ مبادئ الحكومة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ..	٥٧
جدول (٣) يوضح عدد المعايير والمبادئ الإرشادي واللاحظات الفنية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية.....	٨١
جدول (٤) يوضح المعايير التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين.....	٩٣
جدول (٥) يوضح عمق القطاع المصرفي القطري للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٥)	١٠٤
جدول (٦) يوضح متوسط النمو الودائع والائتمان في المصارف القطري للأعوام (١٥-٢٠١٧)	١٠٥
جدول (٧) يوضح بعض تعاريف المصطلحات في تعليمات الحكومة لمصرف قطر المركزي	١١١
جدول (٨) يوضح بعض تعاريف المصطلحات في نظام الحكومة لهيئة قطر للأسوق المالية	١٣٤
جدول (٩) جدول يوضح بعض نقاط الخلاف بين تعليمات الحكومة الصادرة من قبل مصرف قطر المركزي ونظام الحكومة لهيئة قطر للأسوق المالية	١٥١
جدول (١٠) نموذج الباحث لتقييم مدى تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة	١٦٠
جدول (١١) يوضح الشركات الزميلة لبنك قطر الدولي الإسلامي	١٦٩
جدول (١٢) يوضح تكوين مجلس الإدارة واللجان التابعة في بنك قطر الدولي الإسلامي	١٧٠

جدول (١٣) يوضح تطبيق بنك قطر الدولي الإسلامي لمعايير الحوكمة للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٨)	١٧٠
جدول (١٤) يوضح الشركات الرميلة لمصرف قطر الإسلامي	١٨٣
جدول (١٥) يوضح تكوين مجلس الإدارة واللجان التابعة في مصرف قطر الإسلامي ..	١٨٣
جدول (١٦) يوضح تطبيق مصرف قطر الإسلامي لمعايير الحوكمة في الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٨)	١٨٤
جدول (١٧) يوضح الشركات الرميلة والتابعة لمصرف الريان ..	١٩٤
جدول (١٨) يوضح تكوين مجلس الإدارة واللجان التابعة في مصرف الريان ..	١٩٥
جدول (١٩) يوضح تطبيق مصرف الريان لمعايير الحوكمة للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	١٩٦
جدول (٢٠) يوضح نموذج قياس تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية ..	٢٠٤
جدول (٢١) يوضح قياس تطبيق بنك قطر الدولي الإسلامي لمعايير الحوكمة للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ ..	٢٠٤
جدول (٢٢) يوضح قياس تطبيق مصرف قطر الإسلامي لمعايير الحوكمة للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ ..	٢٠٨
جدول (٢٣) يوضح قياس تطبيق مصرف الريان لمعايير الحوكمة للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ ..	٢١٢
جدول (٢٤) يوضح تطبيق بنك قطر الدولي الإسلامي لمعايير الحوكمة في السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨)	٢١٥
جدول (٢٥) يوضح تطبيق مصرف قطر الإسلامي لمعايير الحوكمة في السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨)	٢١٦
جدول (٢٦) يوضح تطبيق مصرف الريان لمعايير الحوكمة في السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨)	٢١٧
جدول (٢٧) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة في العام ٢٠١٥	٢١٨

جدول (٢٨) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة في العام ٢١٩٢٠١٦	٢٢٢
جدول (٢٩) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة في العام ٢٢٠٢٠١٧	٢٢١٢٠١٨
جدول (٣٠) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة في العام ٢٠١٥ - ٢٠١٨	٢٢٢
جدول (٣١) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحوكمة في الأعوام (٢٠١٨)	٢٢٢

قائمة الأشكال

رسم توضيحي (١) يوضح الإطار الزمني لإصدارات مبادئ بازل للحكومة	٦٣
رسم توضيحي (٢) يوضح أنواع البنوك في القطاع المصرفي القطري	١٠٣
رسم توضيحي (٣) يوضح نصيب البنوك في القطاع المصرفي القطري من حيث حجم الأصول في عام ٢٠١٧	١٠٤
رسم توضيحي (٤) يوضح علاقات مجلس الإدارة المختلفة	١١٧
رسم توضيحي (٥) يوضح تطبيق بنك قطر الدولي الإسلامي لمعايير الحكومة في السنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)	٢١٥
رسم توضيحي (٦) يوضح تطبيق مصرف قطر الإسلامي لمعايير الحكومة في السنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)	٢١٦
رسم توضيحي (٧) يوضح تطبيق مصرف الريان لمعايير الحكومة في السنوات (٢٠١٥-٢٠١٨)	٢١٧
رسم توضيحي (٨) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة في العام ٢٠١٥	٢١٨
رسم توضيحي (٩) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة في العام ٢٠١٦٢٠١٨	٢١٩
رسم توضيحي (١٠) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة في العام ٢٠١٧	٢٢٠
رسم توضيحي (١١) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة في العام ٢٠٠٨	٢٢١
رسم توضيحي (١٢) يوضح تطبيق المصارف الإسلامية القطرية لمعايير الحكومة في الأعوام (٢٠١٨-٢٠١٥)	٢٢٢

قائمة المختصرات باللغة الإنجليزية

المعنى	الاختصار
Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
Corporate Social Responsibility	CSR
International Finance Corporation	IFC
Chief Risk Officer	CRO

الفصل الأول: المدخل إلى البحث

المقدمة

الحمد لله نحده ونستعينه ونستغفره ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سينات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

تعد الحوكمة (Governance) من العلوم الحديثة التي ظهرت في العقود الأخيرة في عالم المال والأعمال، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع بعد ظهور العديد من الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي خلال عقد السبعينيات، وعقد التسعينيات من القرن العشرين، وأزمة الرهون العقارية عام ٢٠٠٨م التي ضربت الاقتصاد العالمي بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة. نتيجة لكل ذلك أصبحت الحوكمة من الركائز الأساسية التي يجب على جميع الوحدات الاقتصادية تطبيق مبادئها ومعاييرها؛ وذلك للحد من تعرض الشركات والبنوك إلى للتعرض والفشل المالي.

وقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية الناشئة في السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً سواء في عدد المؤسسات التي أنشأت وفقاً للشريعة الإسلامية، أو في حجم أصول هذه المؤسسات، بل وتعدى الأمر إلى تحول مؤسسات ومصارف تقليدية في مختلف أنحاء العالم من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي حيث اختارت لنفسها أن تطابق معاملاتها مع متطلبات الشريعة الإسلامية، ويعد هذا مؤشراً قوياً على أن المؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف الإسلامية لها القدرة الكبيرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، ومواكبة التطورات الدولية الراهنة.

ومع هذا النمو الكبير للمؤسسات المالية الإسلامية كان لابد لهذه المؤسسات من مواكبة شروط ومعايير الهيئات الرقابية والإشرافية الدولية وال محلية من جهة، والتي منها مبادئ الحوكمة، ومن جهة أخرى فإن تطبيق مبادئ وتعليمات الحوكمة يعد عاملاً هاماً لتقوية مركزها المالي،

وتلقي الكثير من العيوب وجوانب الضعف، وكل ذلك يتم بما يتناسب مع طبيعة وخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية.

لقد جاءت هذه الدراسة لعرض مفهوم الحكومة في المؤسسات المالية، ومنها المصارف، ثم دراسة مبادئ الحكومة بدولة قطر من خلال تعليمات مصرف قطر المركزي، ومبادئ وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، وستتناول هذه الدراسة التطبيقات العملية للحكومة على أكبر المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة قطر، وهي ثلاثة مصارف: بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، مصرف الريان.

خلفية الدراسة:

يشهد العالم اليوم تغيرات جذرية على كافة الأصعدة، وذلك بسبب الثورة التكنولوجية والتقنية، والذي انعكس على التبادل السريع للمعارف العلمية المختلفة، وذلك عبر شبكات تواصل نافذة ومتناهية، ونتج عن ذلك اهتمام مكثف بمؤسسات الدولة بصفة عامة، وبالجهاز المصرفي بصفة خاصة، ولذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد معايير ومبادئ تنظم هذه المؤسسات، والتي منها معايير ومبادئ الحكومة، والتي تهدف إلى التوازن في تحقيق الفائدة لكافة أصحاب المصلحة المرجحين والذين لهم علاقة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

ولقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحكومة المؤسسية Corporate Governance في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمة المالية التي ضربت العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، والانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام ٢٠٠٨م^(١).

وعليه صار الأخذ بمبادئ الحكومة من قبل الحكومات مطلباً شعبياً ودولياً، كما دعمت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان أيضاً تبني مبادئ الحكومة الرشيدة، مثل تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة، وأخيراً، تم تقديم الحكومة (الإدارية) كطريقة

(١) الساعدي، عمر مفتاح، استراتيجية لتحسين الحكومة المؤسسية في المصارف الليبية، (اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا،

بحث منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية، ٢٠١٤، العدد ٤١، ص ١٦٤.

فعالة لإدارة شؤون الدولة، وكبديل للأسلوب التقليدي في الإدارة^(١)، فانعكس هذا الاهتمام العالمي بالحكومة في مختلف مجالات الحياة إيجاباً على الحكومة في المجال المصرف.

إن وجود نظام مصري سليم يعد أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي، وسلامة عمل أسواق الأوراق المالية، وقطاع الشركات إذ يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركات وغواها ومن ثم ثبو المجتمع، فصار تطبيق مبادئ الحكومة يزداد أهمية في المصارف خاصة بعد حدوث الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي مؤخراً كل ذلك فرض على الاقتصاديات، وخاصة الاقتصاديات العربية الناشئة اتخاذ إجراءات عملية جديدة عن كيفية تطبيق الحكومة في المصارف^(٢).

ونظراً لارتباط الحكومة بعده مواضيع قانونية ومالية ومصرفيه وتعلقها بالدولة والأفكار السائدة في المجتمع تعددت واتسعت أطر عمل وأساليب تطبيق الحكومة.

ولتطبيق الحكومة في بلد من البلدان فإن هناك متطلبات عديدة يجب توافرها ضمن قوانين ذلك البلد تشمل القوانين واللوائح التي تنظم أسواقها المالية ومصارفها، والأفكار السائدة في ذلك المجتمع، هذه المتطلبات هامة وأساسية في عملية تطبيق الحكومة، فلا نستطيع الوصول للتطبيق الأمثل إذا تنازلنا أو تغافلنا عن أي من هذه المتطلبات.

وعلى ذلك أصبح من الضروري التفكير بصفة جدية، والتعاون من قبل جميع الأطراف لتطبيق مبادئ الحكومة لدى المصارف من أجل تفادي آية أزمات في القطاع المالي خاصه في عصر العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، لذلك على البنوك القطرية، وخاصة المصارف الإسلامية مواكبة التطورات بتطبيق مبادئ بعض الهيئات والمؤسسات الدولية حول حوكمة البنوك التي تتوافق طبيعة المجتمع القطري.

(١) البسام، بن عبدالله، الحكومة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية، (مصر: مجلة بحوث اقتصادية عربية) المجلد ٢١،

العدد ٦٧-٦٨، ص ١٧٦.

(٢) فرحان، محمد، وأمين قائد عبد القادر، الحكومة في المصارف الإسلامية اليمنية، (المملكة العربية السعودية: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، ٢٠١٤) المجلد ٢٠، العدد الثاني، ص ٥.

ولقد علت الكثير من الأصوات التي تطالب بوضع معايير للحكومة تطبق في المؤسسات المصرفية الإسلامية على غرار ما هو موجود في المؤسسات العالمية التقليدية، ولكن ضمن ضوابط وفلسفة الشريعة الإسلامية^(١).

المبحث الأول: إشكالية الدراسة، وأسئلتها، وأهدافها

إشكالية الدراسة:

تكمّن الإشكالية الرئيسية التي يحاول البحث أن يجيب عليها هي دراسة مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير الحكومة الصادرة من السلطات الرقابية والإشرافية بدولة قطر.

أسئلة الدراسة:

- ١- ما هو مفهوم الحكومة؟ وما هي النشأة التاريخية لها وتطورها التاريخي والتشريعي، وأسبابها؟
وما هي أهمية الحكومة، وأهدافها، ومحدداتها؟
- ٢- ما هي السلطات الرقابية والإشرافية الدولية والإسلامية التي تصدر معايير الحكومة للشركات بشكل عام، والمصارف بشكل خاص؟ وما أبرز المعايير التي أصدرتها هذه السلطات؟
- ٣- ما هي السلطات الرقابية والإشرافية المحلية في قطر التي تصدر معايير الحكومة الخاصة بالمصارف سواء التقليدية أو الإسلامية؟ وما هي المعايير التي أصدرتها هذه السلطات؟
وما أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير الصادرة من هذه السلطات؟
- ٤- ما مدى قدرة المصارف الإسلامية القطرية على تطبيق تعليمات الحكومة بدولة قطر؟

أهداف الدراسة:

أهم أهداف هذه الدراسة تحقيق العديد من المسائل، والتي من أهمها:-

(١) الأسرج، حسين عبدالمطلب، الحكومة والامتثال في البنوك الإسلامية، (الأردن: مجلة الدراسات المالية والمصرفية - المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ٢٠١٣)، المجلد ٢١، العدد الثالث، ص.٩.

- ١- فهم وإدراك مفهوم الحكومة بصفة عامة، وحكومة البنوك بصفة خاصة، مع بيان خصوصية تعريف حوكمة المصارف الإسلامية، وبيان النشأة التاريخية للحكومة وتطورها، وبيان أهمية وأهداف الحكومة ومحدداتها الداخلية والخارجية.
- ٢- التعرف على السلطات الرقابية والإشرافية الدولية والإسلامية التي تصدر معايير الحكومة للشركات بشكل عام، والمصارف بشكل خاص والتطرق إلى أبرز المعايير التي أصدرتها هذه السلطات.
- ٣- التعرف على السلطات الرقابية والإشرافية المحلية في قطر التي تصدر معايير الحكومة الخاصة بالمصارف سواء التقليدية أو الإسلامية، والمعايير التي أصدرتها هذه السلطات وأوجه التشابه والاختلاف بين المعايير الصادرة من هذه السلطات.
- ٤- دراسة مدى قدرة المصارف الإسلامية بدولة قطر على تطبيق تعليمات الحكومة بدولة قطر.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

يكسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة لعدم وجود أبحاث أو رسائل دكتوراه تتناول البحث والدراسة عن الحكومة بدولة قطر حيث يعد البحث الأول من نوعه الذي يتناول دراسة تطبيق معايير حوكمة البنوك وخاصة في المصارف الإسلامية.

ويعتبر موضوع الحكومة من الموضوعات الحديثة التي مازالت محلًّا للدراسة والبحث سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية، لذلك يعد مجالًّا خصباً للدراسة والبحث في العديد من الدول العربية والإسلامية، وكذلك الاهتمام المتزايد بتطبيقها في كافة مناحي القطاعات وخاصة الاقتصادية منها، كما سعت إلى تنظيمه العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية والإسلامية والمحليّة، وساهمت هذه المؤسسات بإصدار التعليمات والارشادات الخاصة بالحكومة.